2015

Gender equality in university education in Egypt [Arabic]

Nagwa Megahed

Follow this and additional works at: https://knowledgecommons.popcouncil.org/departments_sbsr-pgy

Part of the [Demography, Population, and Ecology Commons](#), [Educational Sociology Commons](#), [Family, Life Course, and Society Commons](#), and the [Inequality and Stratification Commons](#)

How does access to this work benefit you? Let us know!

Recommended Citation

Megahed, Nagwa. 2015. "Gender equality in university education in Egypt [in Arabic]," Policy brief. Cairo: Population Council.

This Brief is brought to you for free and open access by the Population Council.

العدالة والمساواة بين الجنسين في التعليم الجامعي بمصر

أ.د. نجوى مجاهد^١

المساواة والعدالة بين الجنسين تتضمن السياسات المرتبطة بتساوي الحقوق والواجبات والفرص المتاحة لكل من المرأة والرجل وتطبيق هذه السياسات بما يراعى اختلاف احتياجات كل منهما في سياق اقتصادي واجتماعي وثقافي عادل.

الوضع الراهن للمرأة في التعليم الجامعي في مصر

تمثل مرحلة التعليم الجامعي قمة السلم التعليمي حيث تقبل الطلاب من الذكور والإناث ممن أنهوا المرحلة الثانوية بنجاح، ومن المعروف أن سياسات القبول بالتعليم الجامعي في مصر تعتمد على إنجاز الطالب في إمتحان الثانوية العامة الذي تعقده وزارة التربية والتعليم كإمتحان موحد على مستوى الجمهورية عند نهاية المرحلة الثانوية، مع تولي مكتب تنسيق الجامعات المصرية عملية قبول الطلاب بالكلليات والجامعات الحكومية المختلفة وفقاً لمجموع الدرجات التي حصل عليها الطالب في إمتحان الثانوية العامة، وترتيب رغباتهم في استمارة التقدم، وقدرة الاستيعاب بالكلليات المختلفة. وبناء على ذلك، يتضح أن تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الجامعي يرتبط ارتباطاً بنائياً بالمرحلة الثانوية وفرص الالتحاق بها، مما يدعو إلى استعراض بيانات القيد والالتحاق بالتعليم الثانوي. ووفقاً للخطة الإستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، يتبين أن حجم المقيدين بالتعليم الثانوي في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ بلغت ٣,٠٧٧,١٢١، ٦٦,٥% فقط من طالب وطالبة تقريبا بمعدل قيد إجمالي ٦٦,٥% فقط من إجمالي المجموعة العمرية للسكان بسن التعليم الثانوي، مما يشير إلى أن نسب الاستيعاب الكامل بمرحلة التعليم الثانوي

دستور ٢٠١٤ - المادة ١١
"تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"

مقدمة

يعد تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في التعليم هدفاً قومياً ودولياً، وقد تبنت مصر هذا الهدف منذ خمسينات القرن الماضي، فأول مادة تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة كانت في دستور ١٩٥٢ والتي نصت على أن "الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية"، ثم تم تأكيد مسئولية الدولة تجاه المساواة بين الجنسين في دستور عام ٢٠١٤ ومادته الحادية عشر. ويتسق هذا الإلتزام السياسي على المستوى المحلي مع السياسات الدولية الداعمة للعدالة والمساواة بين المرأة والرجل والتي تم التعبير عنها في الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة الصادرة عام ٢٠٠٠ والتي كان من ضمنها "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠١٥"، وأيضاً الإعلان العالمي لليونسكو لعام ١٩٩٠ الذي أقر حق التعليم للجميع، وجاء ضمن أهدافه "إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥". ومع حلول عام ٢٠١٥ ظهرت الحاجة إلى دراسة الوضع الراهن للتعليم الجامعي في مصر لتحديد مدى التقدم الذي تم إنجازه في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من حيث فرص الالتحاق والتوزيع الجغرافي والتوزيع الأكاديمي للذكور والإناث مع تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على تحقيق العدالة والفرص المتكافئة للالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي للجنسين والتي ترتبط بدورها بمراحل التعليم السابقة وبخاصة التعليم الثانوي وكذلك فرص العمل اللاحقة.

وجدير بالذكر أن هناك فرق طفيف بين تعريف المساواة وتعريف العدالة بين الجنسين، ويمكن تفسير ذلك بالفرق بين السياسات والممارسات تجاه المرأة والرجل في المجتمع، فكما ورد في تقرير اليونسكو لعام ٢٠٠٠ تعرف المساواة بين الجنسين بأنها "إتاحة الحقوق والمسؤوليات والفرص للمرأة والرجل على حد سواء وأن لا نتوقف على كونهم ولدوا ذكراً أو إناثاً". أما العدالة بين الجنسين فتعني "الإنصاف في معاملة المرأة والرجل وفقاً لاحتياجات كل منهما، وهذا قد يتضمن اختلافاً في المعاملة ولكن بما يحقق العدل في الحقوق والمنافع والإلتزامات والفرص لكل منهما". وهذا يعني أن

^١ أ.د. نجوى مجاهد، أستاذ مساعد السياسات التربوية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة عين شمس

جدول (١) نسب الملحقين بالتعليم العالي في مصر مقارنة

ببعض الدول لعام ٢٠١٢-٢٠١٣

(نسبة إلى فئة الشباب في المرحلة العمرية ١٨ - ٢٢)

مصر	الدول العربية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٢٨%	٢٥,٥%	٧١%

مصدر: World Bank DataBank 2012, Strategic Planning Unit 2014

التعاون الاقتصادي والتنمية فإن متوسط نسبة إلتحاق الإناث بالتعليم الجامعي فتبلغ ٥٣% [الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٣، UNESCO 2012, Davis 2012].

والجدير بالذكر أنه على الرغم من اقتراب تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث النسبة الإجمالية للإناث الملحقات بالتعليم الجامعي في مصر، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة بين الجنسين وخاصة عندما يتم تحليل نسب إلتحاق الذكور والإناث بالتعليم الجامعي وفقاً للمناطق الجغرافية (ريف - حضر) والتخصصات الأكاديمية بالإضافة إلى الموروث الثقافي عن الدور المتوقع للمرأة في المجتمع.

الفجوة بين الجنسين من حيث المناطق الجغرافية والخلفية الاجتماعية والاقتصادية

يحظى التعليم الجامعي في مصر كغيرها من الدول بنظرة اجتماعية وثقافية أفضل من غيره من أنواع التعليم العالي مما أدى إلى التزايد المستمر في الإقبال على الإلتحاق بالجامعات من أبناء الأسر الفقيرة والأسر الغنية على حد سواء، وبخاصة مع وجود موروثة ثقافي نتج عنه ربط التعليم الجامعي بالحراك الاجتماعي وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد. إلا أنه نظراً لسياسات القبول بالتعليم الجامعي وتوزيع النسبة الغالبة من خدمات التعليم الثانوي العام بالمناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية ومع تجاهل سياسات القبول بالجامعات للخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطلاب، من حيث دخل الأسرة ومستواها التعليمي والمنطقة السكنية، نجد أن هناك فجوة بين نسب إلتحاق الذكور بالتعليم الجامعي مقابل الإناث بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء، مع ملاحظة أن نسبة الإناث الملحقات بالجامعات في الريف، ولاسيما مناطق ريف الوجه القبلي، تزال أقل من معدلات إلتحاق الذكور، كما يتضح من الشكل رقم (١) [البرادعي ٢٠١٢].

وعلى الرغم من عدم وجود إختلاف من حيث التكلفة بين تعليم الذكور والفتيات حسب مستوى الثروة ومنطقة الإقامة في مرحلة التعليم الإعدادي أو مرحلة التعليم الثانوي التي تؤدي للتعليم الجامعي طبقاً لدراسات أجريت تشمل مصاريف الدروس الخصوصية والإنتقال والرسوم الرسمية إلخ

في مصر لم تتحقق بعد، وهذا بدوره يؤثر سلباً على معدلات الإلتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم العالي بمؤسساته الجامعية وغير الجامعية. أضف إلى ذلك أن نسبة الإناث في مرحلة التعليم الثانوي إجمالاً تقل عن نسب الذكور لتبلغ ٤٥%، كما أن نسبة توزيع خدمة التعليم الثانوي العام تبلغ ٧٣% للحضر مقابل ٢٧% للريف، مما يدل على التفاوت بين الذكور والإناث في الإلتحاق بالتعليم الثانوي بالإضافة إلى زيادة فرص الإلتحاق المتاحة للتعليم الثانوي العام بالمناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية، والذي بدوره ينعكس سلباً على فرص الإلتحاق بالتعليم الجامعي وبخاصة للفتيات بالمناطق الريفية.

أما من حيث رؤية التعليم الجامعي ورسالته، فإنه على الرغم من التأكيد على مبدأ تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الدستور المصري، إلا أن هذا المبدأ قد غاب عن رؤية التعليم الجامعي ورسالته، حيث نجد أنه وفقاً للمجلس الأعلى للجامعات تنص الرؤية على "تعليم جامعي يدفع بالتنمية البشرية للاسهام الفعال في تطوير وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للدولة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة"، أما الرسالة فتتضمن "العمل على استقلال الجامعات وإعداد خريج متميز للمنافسة في سوق العمل العالمي بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج. وكذلك تطوير وتحديث أداء الجامعات من خلال تطبيق أساليب تقييم الأداء وضمان الجودة. تحقيق مجتمع المعرفة وتشجيع الابتكار والإبداع في إطار المنافسة العلمية القائمة على التميز" [المجلس الأعلى للجامعات المصرية ٢٠١٢]. ويلاحظ أن رؤية التعليم الجامعي ورسالته تتبلور حول التنمية البشرية والاقتصادية والجودة والتميز والقدرة على المنافسة في سوق العمل العالمي، في حين يغيب عنها مفاهيم الإتاحة والمساواة بين الجنسين والحراك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

وفي إطار سياسات القبول بالتعليم الجامعي والرؤية والرسالة الخاصة به، فإنه من المتوقع أن نجد معدلات الإلتحاق في التعليم الجامعي منخفضة مع تفاوت في نسب الإلتحاق بين الذكور والإناث ويظهر هذا جلياً من خلال الإحصاءات الرسمية المتاحة، حيث نجد أن معدلات إجمالي الملحقين بالتعليم العالي، وعلى الرغم من إرتفاعها المتدرج على مدار العقود السابقة، إلا أنها تبلغ حوالي ٢٨% فقط من إجمالي الفئة العمرية للسكان بسن التعليم العالي، وفي حين ترتفع هذه النسبة عن متوسط نسبة الملحقين بالتعليم العالي في الدول العربية (٢٥,١%) إلا أنها أدنى بكثير من مثيلاتها بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٧١%) كما هو مبين بالجدول (١).

ومن حيث مشاركة الإناث في التعليم الجامعي في مصر فقد بلغت نسبة ٤٨,٦% من مجموع الملحقين بعام ٢٠١٢ مما يشير إلى إقتراب تحقيق المساواة بين الجنسين، وهذه النسبة تنخفض قليلاً عن متوسط إلتحاق الإناث بالتعليم الجامعي بالدول العربية (٥١%) مع الأخذ في الاعتبار أن النسبة بدول عربية أخرى مثل دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ترتفع لتصل إلى ٦٣% و ٦٠%، أما دول منظمة

شكل ١: نسب الملتحقين بالتعليم الجامعي وفقاً للمنطقة والنوع ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

المصدر: البرادعى ٢٠١٢ من مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المصرية ٢٠٠٩

[UN Women 2014]، وجد أن أكثر الأماكن التي تتعرض فيها الفتيات للتحرش تكون داخل الحرم الجامعي، ويدل ذلك على أن الطالبات قد يزداد تعرضهن للخطر في الجامعة مما قد يجعلهن يحجمن عن الالتحاق بها. هذا بالإضافة إلى الثقافة المحافظة لدى بعض الأسر وخاصة في المناطق الريفية والتي قد ترفض إرسال الفتيات إلى الجامعة نظراً للتعليم المشترك بين الذكور والإناث أو عدم السماح لهن بالتنقل لمسافات بعيدة في مواصلات عامة أو الإقامة بالمدينة الجامعية، حيث أن هذا قد يعرضهن لمخاطر كما يبعدهن عن الحماية المباشرة من قبل الأسرة والمجتمع المحلي [مجلس السكان الدولي ٢٠١١، ٢٠١٥].

أضف إلى ذلك ما يعرف "بتكلفة الفرصة الضائعة" للطالبات بالجامعة فيما يخص الزواج، حيث تقل فرص الزواج للإناث عن الذكور كلما ارتفع مستواهن التعليمي، مما قد يسبب عبء اجتماعي على الفتاة وأسرته حيث تشير بيانات مصر في أرقام ٢٠١٣ التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن عدد الزيجات لسيدات لديهن مؤهل متوسط يساوي ١٦٣ ضعف عدد الزيجات لسيدات لديهن مؤهل فوق جامعي [بصيرة، ٢٠١٣]. أما فيما يخص فرصة الالتحاق بسوق العمل، نجد أن نسبة البطالة وسط الفتيات الجامعيات (٤٦,٩%) وتمثل ضعف نسبة البطالة وسط الشباب الجامعيين (٢٣%) مما يؤثر سلباً على تطلع الفتيات إلى إكمال مرحلة التعليم الجامعي نظراً لارتفاع تكلفته الاجتماعية والاقتصادية مقابل العائد منه [Barsoum et al. 2014].

الفجوة بين الجنسين من حيث التخصصات الأكاديمية

يمتد تأثير الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفتيات وكذلك ارتفاع التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للتعليم الجامعي للفتيات عنها للشباب على اختياراتهن للتخصص الأكاديمي بالجامعة، فقد أظهرت بعض الدراسات أن المستوى المادي

[Shady 2013]، إلا أنه ظهر من مسح النشء والشباب في مصر [مجلس السكان الدولي ٢٠١١] أن ٣٥% من الشباب و ١٤% من الشابات سن ١٥ - ٢٩ سنة يرون أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث. ونجد النسبة الأكبر من الشباب والشابات الذين يولون أهمية لتعليم الذكور عن تعليم الإناث مقيمين في ريف الوجه القبلي وينتمون لخميس الثروة الأفقر مما قد يفسر انخفاض معدل إلتحاق فتيات تلك الفئتين بالتعليم الجامعي مقارنة بالفئات الأخرى. كما نجد أن كثير من الأسر وخاصة في المناطق الريفية تفضل تزويج بناتها علي إرسالهم للجامعة. وفقاً لدراسة أجراها مركز بصيرة [Baseera 2014]، وجد أن الزواج يعد من ضمن أسباب عدم قدرة الفتيات على إكمال دراستهن بنسبة ١٨% وهذا السبب يعد ثاني أكثر الأسباب شيوعاً بين الفتيات بعد تكاليف الدراسة (٣١%).

وبالإضافة إلى هذه الثقافة السائدة ببعض مناطق الوجه القبلي والتي قد تفضل تعليم الذكور عن تعليم الإناث نظراً لدور الذكر الاجتماعي المتوقع كعائل لأسرته مقابل الدور المتوقع للمرأة كزوجة وأم [Megahed 2010]، فقد كشفت دراسة حول الإنصاف في الفرص التعليمية [Assaad 2010] أن أغلب النساء المحرومات من التعليم الجامعي ينتمون إلى الأسر الأمية والأكثر فقراً، مما يدعم أثر الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسرة على فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي، ويؤكد ذلك نتائج مسح النشء والشباب في مصر [مجلس السكان الدولي ٢٠١١] والتي أفادت بوجود علاقة قوية بين الثروة وعدد سنوات التعليم والفجوة بين الجنسين حيث تضيق هذه الفجوة ويزداد عدد سنوات تعليم الفتيات كلما زادت الثروة - كما يتبين من شكل (٢).

هذه الفجوة بين الجنسين ترتبط أيضاً بالتكلفة الاجتماعية التي تتحملها الطالبة عند دخولها الجامعة وتتعلق بجوانب مثل الأمان والزواج وفرصة دخول سوق العمل وغير ذلك والتي لها تأثير مباشر على فرص إلتحاق الفتيات بالتعليم الجامعي. فعلى سبيل المثال فإنه طبقاً لدراسة أجريت عن التحرش

شكل ٢: متوسط سنوات التعليم حسب الثروة والنوع في الفئة العمرية ٢٢ - ٢٤

المصدر: مجلس السكان الدولي، مسح النشء والشباب في مصر ٢٠١١

دراسة تخصصات أكاديمية بعينها، لنجد أن المرأة ما زالت تشغل التخصصات الأكاديمية المرتبطة بالوظائف الخدمية المتسقة مع النظرة الاجتماعية لدورها الطبيعي كزوجة وأم، لتحلّ الإناث النسبة الأكبر في التخصصات التي ترتبط بالعمل في قطاع التربية والرعاية الصحية والخدمة الاجتماعية مثل العلوم والآداب والتربية والطب، في حين يحتل الذكور النسبة الأكبر في العلوم الهندسية والتكنولوجيا، كما يتضح من جدول (٢). وهذا بالتبعية يؤثر على قدرة المرأة على المنافسة في سوق العمل حيث تنخفض فرص العمل المتاحة ومقابلها المادي في القطاعات الخدمية عنها في القطاعات الإنتاجية مما دعا المنظمات الدولية للاهتمام بالتعليم في تخصصات العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات نظراً لفرص العمل المرتبطة بهذه التخصصات، هذا بالإضافة إلى أن التقدم لشغل أي وظيفة اليوم يتطلب إتقان المهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمكن من البحث عن الوظائف المتاحة والتقدم لها عبر المواقع الإلكترونية [UNESCO 2014]. وبالإضافة لما سبق ومع تركيز الفتيات في التخصصات النظرية، نجد ارتفاعاً ملحوظاً في نسب البطالة بين الإناث ممن هن في سن العمل لتصل إلى ٢٤% مقابل ٩% للذكور، كما نجد أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت منخفضة لتمثل نسبة الإناث ١٩,٧% فقط من إجمالي القوى العاملة [الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٣، Megahed 2013].

وعلى ضوء ما سبق، يتضح أن الفجوة بين الذكور والإناث ما زالت قائمة في مصر على مستوى التوزيع الجغرافي والتخصصات الأكاديمية مما يشير إلى أن سياسات التعليم الجامعي وإن اقترنت من تحقيق المساواة بين الجنسين إجمالاً إلا أنها لا تحقق العدالة الاجتماعية للجنسين، بل على العكس تساهم في إعادة إنتاج التصنيف الطبقي والموروث الثقافي المرتبط بالأدوار المتوقعة للمرأة والرجل في التنمية المجتمعية، مما يؤثر سلباً على توفير الفرص المتكافئة للمرأة في التعليم وسوق العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية للجنسين.

للأسرة ومستواها التعليمي ومكان الإقامة يوجه الفتيات لاختيار كليات معينة، وهي التخصصات التي ترتبط بطبيعة دورها الاجتماعي المتوقع كزوجة وأم مقابل الدور المتوقع للذكر كعائل للأسرة [كرافت، البدوي وأسعد ٢٠١٢]. فعلى سبيل المثال نجد الفتيات من الأسر الأكثر ثراءً تلحق بكليات الهندسة أو غيرها من الكليات العملية في حين أن الفتيات من الأسر الفقيرة تختار الكليات النظرية، وذلك نظراً لارتفاع أسعار الكتب والدروس الخصوصية بالكليات العملية عنها بالنظرية، فعلى سبيل المثال يتراوح "سعر المادة" للدرس الخصوصي بالكليات النظرية (كالإقتصاد أو الإحصاء بكلية التجارة) ما بين ٢٠٠ إلى ٧٠٠ جنية في حين يبلغ سعر المادة ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جنية للرسم الهندسي بكلية الهندسة. [مجلس السكان الدولي ٢٠١٥].

كما أن سياسات القبول بالجامعات وبرامجها يغيب عنها إجراءات من شأنها تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث التخصصات الأكاديمية بالكليات المختلفة فعلى سبيل المثال لا توجد إجراءات ترشد أو تشجع الإناث على الالتحاق بتخصصات مثل الهندسة والتكنولوجيا [البرادعي ٢٠١٢، كرافت، البدوي وأسعد ٢٠١٢].

فعلى الرغم من تقديم ما يعرف بالدعم الجامعي داخل الكليات إلا أنه وفقاً للدراسة الكيفية حول التكلفة الفعلية التي يتحملها الطالب الجامعي في مصر [مجلس السكان الدولي ٢٠١٥] وجد أن العديد من أولياء الأمور والطلاب بالتعليم الجامعي يرون أن الدعم المقدم من الجامعة هزيل لا يستحق عناء التقدم للحصول عليه خاصة في ظل الإجراءات الموضوعية وأحياناً المعاملة غير اللائقة التي تُعرض الطالبات والطلاب المحتاجين لمواقف محرجة، مما أدى إلى إحجام البعض عن التقدم للدعم بكلياتهم على الرغم من احتياجهم له، بالإضافة إلى نقيض دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الجامعي وبخاصة للفتيات.

ويشير ما سبق إلى أن اختيار الفتيات لكليات وتخصصات معينة ليس بالضرورة اختياراً حراً يعبر عن رغبتهم في

عدد الزيجات لسيدات لديهن مؤهل متوسط يساوي ١٦٣ ضعف عدد الزيجات لسيدات لديهن مؤهل فوق جامعي [بصيرة، ٢٠١٣]

القضاء على جذور الفجوة بين الجنسين في التعليم الجامعي

إن تحقيق العدالة والإنصاف في التعليم الجامعي يجب أن يبدأ بمعالجة الوضع الراهن من حيث التفاوت بين الجنسين في المرحلة الثانوية وانخفاض معدلات القبول الإجمالية بهذه المرحلة والتي تبلغ ٦٦% فقط، تمثل الإناث ٤٥% منها، هذا بالإضافة لمعالجة القصور في تقديم خدمات التعليم الثانوي العام بالمناطق الريفية التي تبلغ ٢٧% فقط، مما يدعو إلى ضرورة زيادة خدمات التعليم الثانوي العام بالمناطق الريفية والمناطق المحرومة مع تشجيع إلتحاق الفتيات بمرحلة التعليم الثانوي. هذا بالإضافة إلى تشجيع النماذج المبتكرة للمدرسة الثانوية والتي ترتبط باحتياجات المجتمعات المحلية وسوق العمل مما يشجع الأسر على إلتحاق فتياتهم بالتعليم الثانوي ثم الالتحاق بالجامعة، ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال التوسع في إنشاء مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، المعروفة اختصاراً بمدارس STEM نسبة إلى

Sciences, Technology, Engineering, and Mathematics وألا يقتصر وجودها في مصر على مدرسة واحدة للفتيات تم إنشائها عام ٢٠١٢ مع تقديم الدعم المادي والمساندة الأكاديمية اللازمة للطالبات حتى يتمكن من مواصلة التعليم والإلتحاق بالتخصصات المرتبطة بسوق العمل وتنمية المجتمع [Rissmann-Joyce and El Nagdi 2013].

كما أن هناك حاجة إلى مراجعة سياسات القبول بالتعليم العالي والجامعات الحكومية بحيث لا تتوقف فقط على مجموع الطلاب في إمتحان نهاية المرحلة الثانوية العامة وإنما يتم وضع ضوابط تراعي الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والمنطقة الجغرافية للمتقدمين لضمان فرص متكافئة للفتيات بالفئات المهمشة بالمناطق الريفية والمناطق النائية، فعلى سبيل المثال يتم تخصيص نسبة إلتحاق بالتعليم الجامعي للفتيات من المناطق الريفية، أو تخفيض مجموع القبول بالجامعات بنسبة ضئيلة لهؤلاء الفتيات، بالإضافة إلى التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل توفير سبل انتقال الطالبات تضمن سلامتهن وتوفير دعم للتوسع في المدن الجامعية مع إعطاء تمييزاً إيجابياً للفتيات في الإلتحاق بهذه المدن.

جدول (٢) نسب المشاركة بالتعليم الجامعي وفقاً للتخصص والنوع
٢٠١١ - ٢٠١٢

التخصص الأكاديمي	ذكور (%)	إناث (%)
التربية	٣٣,٥٧	٦٦,٤٣
العلوم الأساسية	٤٠,٨٧	٥٩,١٣
الطب	٥٠,٣٢	٤٩,٦٨
الهندسة	٧٠,٩٧	٢٩,٠٣
الآداب والعلوم الإنسانية	٢٦,٥٣	٧٣,٤٦
الزراعة والطب البيطري	٥٦,١٨	٤٣,٨٢
الخدمة الاجتماعية	٢٦,٥٥	٧٣,٤٥
فنون جميلة	٢٣,٤٥	٧٦,٤٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي ٢٠١٣

مقترحات لسياسات وممارسات أكثر عدالة بين الجنسين في التعليم الجامعي

على ضوء التحليل السابق، تتبلور المقترحات السياسية حول دور الدولة والمجتمع المدني (بما يشمل من رجال أعمال، جمعيات أهلية، وسائل إعلام، وغيرها) لتحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة مزيد من الفرص للمرأة لتحقيق العدالة الاجتماعية. فعلى الرغم من أن الخطاب السياسي والأكاديمي السائد حول التعليم الجامعي في الفترات الأخيرة يركز على جودة التعليم وعلاقته بسوق العمل، إلا أنه لا ينبغي التخلي عن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالمرحلة الجامعية وتحقيق العدالة الاجتماعية خاصة وأن مجانية التعليم وتوفيرها لمستحقيها هو حق كفله الدستور للمواطنين.

لهذا كان التوسع في التعليم العالي بعامة والتعليم الجامعي بخاصة ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة والعدالة الاجتماعية بين الجنسين، فمن غير المنطقي أن تتمكن أي دولة من تحقيق نقلة حضارية والتعليم العالي بها لا يستوعب إلا ٣٠% فقط من الشباب بهذه الفئة العمرية. من هنا جاءت المقترحات التالية من أجل تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في التعليم الجامعي.

إنشاء جامعات صغيرة وتحديث المجتمعات المحلية وتغيير ثقافتها تجاه تعليم المرأة

يعد التوجه نحو إنشاء الجامعات والكليات الصغيرة وخاصة في المناطق النائية والمناطق الريفية أحد الإجراءات المتبعة ببعض الدول [College Board 2014] حيث أنها تساهم في تحديث المجتمع المحلي وخدمته مع تغيير ثقافته وإتاحة فرص للتعليم العالي للفتيات وبخاصة في المناطق التي تسودها ثقافة محافظة تجاه المرأة، وهذا التوجه يمكن تبنيه في مصر بعد إعداد دراسات من شأنها تحديد المناطق الجغرافية المحرومة والمجالات الأكاديمية التي تعاني من تفاوتات بين الجنسين ولا تحظى فيها المرأة بفرص متساوية للتعليم الجامعي، مع تشجيع رجال الأعمال بهذه المناطق وشيوخها على الدعم المادي والمعنوي لهذه الجامعات وربط برامجها باحتياجات المجتمع المحلي وفرص العمل بالقطاع الخاص والعام وهذا من شأنه تحقيق العدالة بين الجنسين والمساهمة في إحداث تغيير بالموروث الثقافي الذي مازال يعوق المرأة عن مواصلة تعليمها الجامعي نظراً لعدم توفره بمناطق قريية أو لقصر دورها على كونها زوجة وأم.

ويرتبط بهذا التوجه الحاجة إلى الاهتمام بربط القبول بالجامعات بالتوزيع الجغرافي للمتقدمين (عدا التخصصات غير المتاحة بجميع الجامعات) مما يساعد على ربط الجامعة بالمحافظة التي تنتمي إليها ومراعاة احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي من شأنه المساهمة في الحد من مشكلة الاغتراب التي تعوق العديد من الفتيات عن الالتحاق بالجامعة مع توفير المزيد من الفرص للطلابات من المحافظات النائية والمناطق الريفية.

تحديث البرامج والمناهج الجامعية بما يحقق المساواة بين الجنسين

هناك حاجة ماسة إلى تغيير الخطاب السائد الذي يقصر دور التعليم الجامعي على احتياجات سوق العمل وإغفال دور الجامعة في التربية الإنسانية الحضارية (بجانب المعارف والمهارات التخصصية)، وهذا يتطلب مراجعة مناهج الجامعات المصرية وبخاصة الكليات العملية التي تخلو من المقررات الإنسانية، ويضعف بها المناظرات الأدبية والأنشطة الثقافية التي تنمي داخل الطلاب مفاهيم المواطنة وبخاصة المساواة بين الجنسين والعدل في المسؤولية والحقوق والواجبات. بالإضافة إلى مراجعة ضوابط الكتاب الجامعي والمذكرات الجامعية بما يسمح بوضعها في صورة نسخ إلكترونية من خلال المكتبات الجامعية أو الموقع الإلكتروني للجامعة حتى تتمكن الطالبات من الحصول على الكتب الجامعية والإطلاع عليها دون أن تتحمل الأسر نفقات هذه الكتب وتزيد من أعبائهم المادية مما قد يدفعهم إلى منع فتياتهم من استكمال دراستهم الجامعية.

وكذلك التوسع في برامج التعلم عن بعد، وتصميم برامج التعلم المدمج Blended learning والذي يتضمن دمج تدريس المادة إلكترونياً (عن بعد) بالإضافة إلى بعض اللقاءات الدورية بقاعة الدرس، الأمر الذي يخفف من أعباء التكاليف غير المباشرة للتعليم الجامعي كمصاريف الانتقال والإغتراب للطلابات كما يسمح بتلقي المحاضرات دون الحاجة إلى السفر والانتقال اليومي مما يقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها الفتيات عند الذهاب للجامعة. وأيضاً مراجعة أساليب التدريس ونظم الامتحانات التقليدية التي تشجع الحاجة إلى الدروس الخصوصية واستبدالها بأساليب مبتكرة تشجع الطلبة والطالبات على البحث والإطلاع والنقاش والمناظرة مما يشجع على تنمية مفاهيم المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات واحترام الرجل لحق المرأة في المعاملة العادلة في التعليم والمجتمع.

قصة كفاح

سارة طالبة بالصف الثالث بكلية صيدلة جامعة الاسكندرية. حصلت سارة على المجموع الذي يؤهلها لالتحاق بكلية الطب ولكنها فضلت دخول كلية الصيدلة بسبب تكاليف كلية الطب الممتدة على مدار سبع سنوات مع الاخذ في الاعتبار ضيق الوقت للعمل بجانب الدراسة مما كان سيسبب عبئاً مالياً على أسرته بسيطة الحال. ولذا تجتهد سارة في كليتها للوصول لتقدير إمتياز كل عام والحصول على منحة التفوق والتي تساوي ١٨٠ جنيهًا في العام. سارة لديها خمسة إخوة في مراحل تعليمية مختلفة ووالدها منفصلان. يعمل الاب بالاعمال الحرة فليس لديه دخل ثابت وتعمل الام في التطريز. و لذلك تلجأ سارة لرعاية الشباب بكليتها لإعفائها من مصاريف بعض الكتب وتلجأ أيضاً لمؤسسة خيرية خارج الجامعة تقوم بتوفير مساعدات مالية شهرياً للحالات المتعسرة مادياً بقيمة ٢٥ جنيهًا وكذلك توزيع بعض السلع الغذائية بالمجان في الاعياد. كما أنها تعمل بصيدلية في أجازة نصف العام وأجازة الصيف للتدريب ولمساعدة والدها في تغطية جزء من مصاريف الدراسة فتقول سارة "انا اتعودت أتحمل المسؤولية حتى لو مش معايا فلوس أن أنا استغنى عن اللي أنا عايزاه طول إنه مايبضرش بدراستي." [مجلس السكان الدولي، ٢٠١٥]

المراجع الإنجليزية

الشراكة بين الجامعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم تعليم المرأة

Assaad, Ragui (2010). *Equality for all? Egypt's free public higher education policy breeds inequality of opportunity*. Economic Research Forum.

Baseera (2014). *Egyptian Women's Aspirations Post January 25th Revolution*.

Barsoum, Ghada, et al. (2014). *Labour Market Transitions of Young Women and Men in Egypt*. ILO.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_247596.pdf

College Board (2014). *Sizing up colleges: Big vs small*. <https://bigfuture.collegeboard.org/find-colleges/how-to-find-your-college-fit/sizing-up-colleges-big-vs-small>

Davies, Catriona (2012) *Mideast women beat men in education, lose out at work*. CNN. <http://edition.cnn.com/2012/06/01/world/meast/middle-east-women-education/>

Megahed, Nagwa & Stephen Lack. (2013). *Women's Rights and Gender-Educational Inequality in Egypt and Tunisia: From Colonialism to Contemporary Revolution*. Pp. 201-222 in D. Napier & S. Majhanovich (Eds.) *Education, Dominance and Identity*. Comparative and International Education: A Diversity of Voices, Volume 20. Rotterdam, the Netherlands: Sense Publishers.

Megahed, Nagwa (2010). *Access to the University and Women's Participation in Higher Education in Egypt*. The Middle East Institute. Web-based Volumes on Higher Education in the Middle East, Volume 2, Empowering Underserved and Vulnerable Populations. <http://www.mei.edu/LinkClick.aspx?fileticket=vBOcNODJbGg%3d&tabid=541>

Rissmann-Joyce, S. & Mohamed El Nagdi. (2013). *A case study- Egypt's first STEM schools: Lessons learned*. Proceeding of the Global Summit on Education

Shady, Eman (2013). *Gender, Tutoring and Track in Egyptian Education*. Social Research Center. The American University in Cairo. <http://paa2013.princeton.edu/papers/130883>

Strategic Planning Unit (2014).

UN Women (2014). *Study on Ways and Methods to Eliminate Sexual Harassment in Egypt*. http://harassmap.org/en/wp-content/uploads/2014/02/287_Summaryreport_eng_low-1.pdf

UNESCO (2000). *Gender Equality and Equity*. A Summary review of UNESCO's Accomplishments since the Fourth World Conference on women. Beijing.. UNESCO: Unit for the Promotion of the Status of Women and Gender Equality.

UNESCO (2012). *Education Statistics*. <<http://data.uis.unesco.org/>>

UNESCO (2014). *Commission on the status of women, fifty-eighth session, review theme: "Access and participation of women and girls in education, training and science and technology, including for the promotion of women's equal access to full employment and decent work"*, 18 March 2014, Issues Paper.

World Bank (2012). *DataBank*.

تشجيع مساهمة المجتمع المدني في دعم الطالبات من الفئات المحرومة ومحدودي الدخل من خلال صناديق التكافل الاجتماعي بالجامعات المختلفة مع وضع ضوابط وإجراءات معلنة لإدارة هذه الصناديق والعائد منها على الطالبات مع مراجعة إجراءات الدعم الداخلي بالكليات والجامعات لضمان وصوله إلى مستحقيه دون التعرض لمضايقات أو إهانات.

الاستعانة بالقنوات التعليمية التلفزيونية وتحسين جودة برامجها بحيث تنتفع بها الطالبات من الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، وبخاصة في المواد التي تنتشر بها الدروس الخصوصية العلمية والهندسية نظراً للتكلفة غير المباشرة للدراسة بهذه الكليات، حتى لا يتم حرمانهن من التعليم بمراحله المختلفة والتعليم الجامعي، بالإضافة إلى تشجيع دور الإعلام في رفع الوعي المجتمعي بأهمية تعليم المرأة وتشجيع القطاع الخاص على توفير فرص عمل للمرأة تحترم آدميتها وتراعي ظروفها الاجتماعية.

المراجع العربية

البرادعي، منى (٢٠١٢). عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات. الفصل الرابع، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟" مجلس السكان الدولي، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣). *الكتاب الإحصائي السنوي*. القاهرة.

دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). الهيئة العامة للاستعلامات. <<http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf>>

كرافت، كارولين، البدوي، أسماء وأسعد، راجي (٢٠١٢). الالتحاق بال تخصصات المختلفة: وجه آخر لعدم تكافؤ الفرص. الفصل السادس، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟" مجلس السكان الدولي، القاهرة.

المجلس الأعلى للجامعات المصرية (٢٠١٢). <<http://www.scu.eun.eg/wps/portal>>

مجلس السكان الدولي (٢٠١١). *مسح النشء والشباب في مصر*، مجلس السكان الدولي. القاهرة.

مجلس السكان الدولي (٢٠١٥). *التكلفة الفعلية التي يتحملها الطالب الجامعي في مصر*. مجلس السكان الدولي، القاهرة.

مركز بصيرة (٢٠١٣). *نشرة رقم في حياتنا*. العدد رقم ٣٣١.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). *الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠*.

<http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/plan2014.aspx>

شكر وتقدير

تم اعداد هذه الورقة ضمن أنشطة مشروع "العدالة والإنصاف فى التعليم الجامعى" والذى قام بتنفيذه مجلس السكان الدولى بدعم من مؤسسة فورد بهدف توصيل نتائج البحوث إلى صانعى القرار والمسئولين بالجهات المختلفة واقتراح توصيات من شأنها تحقيق المزيد من العدالة والإنصاف فى منظومة التعليم الجامعى فى مصر.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير للإستاذة الدكتورة/ نجوى مجاهد (أستاذ مساعد السياسات التربوية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة عين شمس) لإعدادها لهذه الورقة القيمة. كما نتقدم بخالص الشكر للخبراء والطلاب واولياء الأمور الذين اثروا هذه الورقة بمقترحاتهم وتوصياتهم.

والشكر موصول لفريق العمل بمجلس السكان الدولى: الأستاذة/ سلمى أبو حسين والأستاذ/ طارق علم الدين على مساهمتهم فى جمع المادة العلمية والأستاذة/ جيهان حسنى على التصميم الفنى لهذه الورقة.

اخيراً وليس آخرأ نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمؤسسة فورد لدعمها المادى لأنشطة هذا المشروع الذى نأمل أن يسهم فى تحسين منظومة التعليم العالى بما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الشباب فى مصر.

يتصدى مجلس السكان الدولى لأهم قضايا التنمية والصحة، كوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرى، وتحسين الصحة الإنجابية، وضمان عيش الشباب حياة كاملة ومنتجة. ويقوم المجلس بإجراء أبحاث علمية فى مجالات الطب الحيوى والبحوث الاجتماعية والصحة العامة فى خمسين دولة. ويتعاون المجلس مع مختلف الشركاء لتقديم حلول تؤدي إلى سياسات وبرامج وتقنيات أكثر فاعلية لتحسين حياة الأشخاص حول العالم. مجلس السكان الدولى منظمة غير حكومية لا تهدف للربح أنشئ عام ١٩٥٢ ومقره الرئيسى فى نيويورك وترأسه هيئة أمناء دولية.

Population Council
One Dag Hammaraskjold Plaza
New York, NY 10017

مجلس السكان الدولى – مصر
٥٩ طريق مصر حلوان الزراعى – المعادي
صندوق بريد ١٦٨ المعادي
القاهرة - مصر
١١٤٣١

هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥٢٥٥٩٦٨
فاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٢٥٥٩٦٢

البريد الإلكتروني: Info.egypt@popcouncil.org

الموقع الإلكتروني: www.popcouncil.org

الإستشهاد المقترح:
مجاهد، نجوى. ٢٠١٥. العدالة والمساواة بين الجنسين فى التعليم الجامعى بمصر. القاهرة – مصر: مجلس السكان الدولى.